

بناء الدولة وتركيبها في كتاب القوانين لأفلاطون

المدرس المساعد فارس نجم عبد حرام

جامعة الكوفة – كلية الآداب

farisn.al-mawwashi@uokufa.edu.iq

The Philosophy of the State In Plato's Book of Laws

**A. Lecturer Faris Najem Abd Harram
University of Kufa – Faculty of Arts**

Abstract:

This research sheds light on basic aspects of the idea of the state as it appeared in the dialogue of laws that Plato wrote at the end of his life and died before completing it, a dialogue that captured the interest of researchers in Platonic utopia, in terms of the clear difference formed by the concept of the state in it from the exaggerated ideal that Plato fabricated it in many of his previous dialogues, especially the Republic.

The state that Plato talks about in "Laws" (despite its idealistic tendency) is closer to reality and implementation than the state that appeared in the "Republic". As the most prominent Greek philosopher became more mature and presented solutions from the reality of the Greek nation and some neighboring nations to the problems that he saw obstructing the establishment of a virtuous and just state in which prudence prevails, these criteria have always remained the starting point for his political and moral thought, whether in the republic, laws, or all his other works.

Keywords: Plato, State, Utopia, Virtue, Education.

الملخص :

يسلط هذا البحث الضوء على جوانب أساسية من فكرة الدولة كما بدت في محاوره القوانين التي كتبها أفلاطون في أواخر حياته ومات قبل أن يتمها، وهي محاوره استأثرت باهتمام الباحثين في اليوتوبيا الأفلاطونية، من جهة المفارقة الواضحة التي شكلها مفهوم الدولة فيها عن النموذج المبالغ في المثالية الذي اصطنعه أفلاطون في العديد من محاوراته التي سبقت وفي مقدمتها الجمهورية.

فالدولة التي يتكلم عنها أفلاطون في محاوره القوانين (مع ما فيها من نزعة مثالية) أقرب للواقع والتنفيذ من الدولة التي ظهرت في "الجمهورية". إذ أصبح شيخ فلاسفة اليونان أنضج وقدم حلولاً من واقع الأمة اليونانية وبعض الأمم المجاورة للمشكلات التي رآها تعترض قيام دولة فاضلة وعادلة ويسود فيها العقل، وهي المعايير التي بقيت بصورة دائمة منطلقاً لفكره السياسي والأخلاقي، سواء في الجمهورية أو القوانين.

الكلمات المفتاحية: أفلاطون، الدولة، يوتوبيا، الفضيلة، التربية.

مقدمة

محاورة القوانين هي آخر مؤلفات أفلاطون (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م)، ولهذا يمكن عدّها خلاصة فكره الفلسفي وعصاره تجربته في الحياة والسياسة والأخلاق، ومن ثمّ يمكن القول إنّ شكل الدولة الذي ظهر في هذه المحاورة هو نتاج مخاض طويل للفيلسوف للبحث عن صيغة عادلة تربط أبناء المجتمع الواحد بحكومتهم بما يؤمن الاستقرار السياسي والتقدم من جهة والوازع الأخلاقي والروحي من جهة أخرى، والأخير كان في صلب اهتمام أفلاطون دائماً.

ولابد من القول ابتداءً إنّ محاورة القوانين تكاد تكون أشمل النصوص الأغريقية الخاصة بسياسة الدولة وسبل تشكيلها، وقد تدرّج فيها أفلاطون من تأمل الحلقات الأصغر كالفرد والأسرة وصولاً إلى الدولة كلياً، وكان في هذا التأمل ينطلق دائماً من رؤية أخلاقية تحكم آراءه، متخذةً من مفهوم العدالة والخير الأسمى مثلاً تسعى إليه. الغاية من هذا البحث عرض بناء الدولة وتركيبها الداخلي إدارياً واجتماعياً كما بدت في "القوانين"، وهكذا سعت المباحث الثلاثة التي يتألف منها البحث إلى إلقاء الضوء على انطلاق أفلاطون في بناء دولته من المسألة التربوية، وبالذات من تربية الطفل وتنشئته أخلاقياً وروحياً وذوقياً، ثمّ تناول العوامل المؤثرة في صياغة الدساتير والقوانين المشرّعة لإدارة الدولة كما رآها أفلاطون، فضلاً عن المسألة التي تشكّل العمود الفقري للدولة من الناحية الشكلية المحضنة عنده، نعني بها الهيكل التنظيمي للإدارة العامة والتراتبية التي وزّع فيها طبقات المجتمع.

أولاً- بناء الدولة تربوياً

١- التهذيب الخلقي

جوهرياً، بنى أفلاطون دولته في القوانين على تربية الفرد وتنمية قدراته، وباختصار: لا أمان للدولة ولا استقرار من دون نظام تربوي فاضل ومتماسك. ولهذا جاء تهذيب الحاسة الخلقية عند الطفل، ليعزز أفلاطون به المشروع نفسه الذي عاجله سابقاً في الكتاب الثالث من الجمهورية، فقد ذهب هناك إلى حماية الصغار قبل الكبار، وأبرز ما في ذلك تأكيد الرقابة الأدبية على الأطفال^(١)، والتنبيه إلى خطر المحاكاة الأدبية التي يقوم

بها الشعراء والقصاصون على تربيته^(٢). فضلاً عن تأثير الإيقاعات والموسيقى المباحة في التعليم وأثرها التهذيبي والأخلاقي^(٣).

لكنه في "القوانين" ذهب إلى التوسع في هذه القضية، فنراه يعطي للحاسة الخلقية عند الطفل بُعداً يبدأ من الشعور البسيط الحسي الابتدائي تجاه الأشياء. يقول أفلاطون في هذا الصدد: "إن أول مظاهر الضمير لدى الطفل إنما هو الشعور باللذة والألم"^(٤). ثم يبنى على هذا الشعور الابتدائي البسيط أخلاق المرء الفاضلة تكريساً من أفلاطون لمبدأ السلم والعدالة اللذين لا يقومان إلا على أساس تربوي يرتكز بدوره على تنشئة الحاسة الخلقية عند الطفل، فذلك كما يقول أفلاطون: "هو المجال الذي تكتسب فيه النفس لأول مرة الفضيلة والرذيلة، والمرء يكون سعيداً ومحظوظاً إذا استطاع أن يكتسب الحكمة والاعتقاد الصادق المؤكد وهو على أعتاب الشيخوخة، ومن يملكها في كل الحالات بكل ما يترتب عليهما من نعم، يصبح نموذجاً للإنسان الكامل"^(٥). ولهذا نجده يعرف التعليم بأنه "الحالة المنظمة تنظيمياً صحيحاً للذات والآلام"^(٦). وطبعاً يتضح بجلاء هنا أن أفلاطون يقول بأن قيم الخير والشر مكتسبة في الإنسان، تصنعها فيه ظروفه ووسائل تربيته.

وعلاقة التعلم (أو المعرفة) بالفضيلة سبق أن تناولها أفلاطون بإسهاب في محاورته "مينون"، وأولاهها اهتماماً كبيراً، فجعل معرفة الفضائل وتمييزها باباً للسلوك الفاضل^(٧). وإذن فما دمنا لا نعرف الفضيلة فإننا لن نعرف القيام بها ولن نستطيع من ثم تعليمها لأطفالنا.

إن أفلاطون إذ يضع في كتابه "القوانين" أنموذجاً واقعياً للدولة الفاضلة في مقابل دولته المثالية في الجمهورية، فإنه في المحاورتين يقي على سمات جوهرية بين الدولتين، أهمها أنه يوقف أنموذج الدولة على عماد التربية الخلقية العالية للطفل. فهو يرى أن لا علاج لنواحي الفساد في النفس البشرية والنظام وأنظمة الحكم المختلفة إلا بنظام من التربية يبدأ من الصغر ويُبصر الناس بما يجب عليهم فعله^(٨)، فأفلاطون في ذلك لا يضع الأسس لفن الحكم حسب، وإنما يربطه ربطاً متواشجاً مع فن الحياة وفن السلوك، بشرط أن يقوم ذلك كله على المعرفة^(٩).

فما دامت أول تجارب الطفل في الحياة هي شعوره باللذة والألم، فإن التربية تبدأ بتعلم هذا الشعور بحيث تكون تربية مشتركة للذوق، وللخلق من خلال الذوق، ويكون إذن هدف العملية التربوية كلها أن نحذف من المبدأ كل تباعد غير مألوف بين الذوق والحكم^(١٠).

٢- وسائل تعلم الفضيلة

السؤال الآن: ما الوسائل التي تمكنا من تعليم الأطفال الفضيلة؟
يجيب أفلاطون بوضع مكانة خاصة للموسيقى وفن الترنيم في سلم الوسائل التعليمية، ويمنحهما مع سائر الفنون والآداب أولوية أخلاقية وجمالية في التربية. لكن بشرط أن لا يكون هذا الفن متجهاً إلى اللذة بشكل خالص، وإنما ينبغي أن يتضمن نزوعاً لتعليم الفضيلة للنشء، يقول أفلاطون في هذا الخصوص: "إن كل فرقنا التي تترنم بالألحان في المعابد..... يجب أن تسحر نفوس الأطفال عندما يكونون صغاراً وذوي عود أخضر، برواية كل المبادئ النبيلة التي كررناها بنا فيه الكفاية"^(١١).

فالمبادئ النبيلة هنا هي معيار التفضيل الجمالي - التربوي عند أفلاطون، ولذلك وجدناه ربطها قبل ذلك - بوصفها "فضائل" - بالتعليم والمعرفة... وهكذا لا مناص للطفل في دولة أفلاطون السلمية العادلة من تلمس طريقه إلى الخير ولطف الحواس وطمأنينة النفس عن طريق الفن الملتزم بقضايا الخير، ومعناه عند أفلاطون الفن الذي لا تبتغى منه اللذة في ذاتها، وإنما يجب أن ترتبط بالمنفعة^(١٢).

ونظرية أفلاطون هنا حول مخاطر معيار اللذة في التربية الفنية للنفس، سبق له أن بسطها بشكل واسع ومعمق في محاورته "فايدروس" التي خصصها لعلم الجمال، فقد شبه النفس البشرية بمركبة مجهزة يسير بها جوادان يقودهما حوزي، تعبيراً عن قوى النفس الثلاث، فالخوذي يمثل القوة العاقلة، بينما يمثل أحد الجوادين القوة الغضبية ويمثل الآخر القوة الشهوانية. ويذهب أفلاطون إلى أن الجمال الذي تقع عليه النفس البشرية (كالفنون مثلاً) يقوم بعملية جذب لها، ويمكن أن يقود النفس إلى الفضيلة كما يمكن أن يقودها إلى الرذيلة، والأمر كله يعتمد على التحكم بالانجذاب النفس إلى اللذة^(١٣).

وبناءً على ذلك يرى أفلاطون أن التربية الأخلاقية للنفس (ومن ثم الطفل) تعتمد بشكل أساسي على التربية الجمالية، فهذا مما يكسب الإنسان القدرة على الحكم، ويفرض عليه تبعاً لذلك أن يتجنب إصدار الأحكام بناءً على الشعور باللذة أو الألم. يقول أفلاطون: "إن شعور الإنسان باللذة أو اعتقاده الخاطئ فيها، لا يمكن أبداً أن يكون مقياساً مناسباً نحكم به ونتيجة لذلك إذا قال لنا أحد إن اللذة في الموسيقى هي مقياس الحكم، فإننا يجب أن نرفض ذلك" (١٤).

ويعقب أفلاطون على هذا التقرير بأنّ على الناس ألاّ يهدفوا إلى خلق الموسيقى التي تثير اللذة، بل إلى الموسيقى التي هي صحيحة" (١٥) ويعني فيها تلك التي تقوم "في إعادة إنتاج النسب الكمية والكيفية التي في الموضوع الأصلي" (١٦). أي بمعنى وجود حالة تناسب رياضي فيها لا يحيل إلى فوضى الأصوات ولا فوضى الحواس، أو إلى المشاعر الغامضة.

إلى ذلك، يخصص أفلاطون الصفحات الأخيرة من الكتاب الثاني من "القوانين" لربط شعور اللذة الذي يحذر منه ببعض السلوك غير المحتشم عند بعض الأفراد، ويعود هنا إلى قضية تقنين شرب الخمر ووضع الضوابط له، بعد أن تحدث عنها في الكتاب الأول ومطلع الكتاب الثاني. وقد نبه إلى أن موافقته على تقنين الشراب في أعمار محددة وظروف محددة قد يتخلل عنها في حال رأى المدينة "تغرق" في الملذات والسلوك غير المنضبط، بل قد يميل إلى قوانين تحرم الخمر وتتشدد في معاقبة شاربيه، طالما كان استخدام الخمر يبعد الدولة وأهلها عن ممارسة الفضيلة وأخلاق السلام، لا أخلاق الحرب" (١٧).

فالدولة الأفلاطونية بموجب الكتاب الثاني من "القوانين" تبدأ من تربية الطفل تربية مركبة بين ما هو جمالي وأخلاقي سعياً نحو الخير الأسمى. وبهذا تكون غاية الدولة الأفلاطونية – كما يعبر عنها وولتر ستيس – "هي الفضيلة والسعادة (لا اللذة) للمواطنين، ولما كان هذا ممكناً فحسب من خلال التربية فإن الوظيفة الأولية للدولة هي وظيفة تربية" (١٨).

ثانياً - العوامل المؤثرة في صياغة تشريعات الدولة

١ - البنية الطبوغرافية للدولة

يناقش الكتاب الرابع من محاوره القوانين مسألة حساسة في بناء الدول والحضارات، تلك هي مسألة الشروط الطبيعية والمناخية الصحيحة لـ "الاستيطان". فأفلاطون وهو يضع هذا الكتاب لتشريع القوانين التي تضبط بناء الدول، يقيم علاقة مفصلة بين البيئتين التشريعية والطبوغرافية^(١٩) للدولة، ويعدّها علاقة لا انفكاك فيها، يقول في هذا الكتاب: "وإذن فالنقطة الواحدة التي علينا أن نأخذها في الاعتبار هي هل علاجنا لعمليات الاستيطان والتشريع تسير وفق الخطوط التي هي أحسن الخطوط بالنسبة للجماعة؟"^(٢٠).

في البداية يتجه أفلاطون إلى التأكيد أن أفضل المدن طبوغرافياً بالنسبة لإنشاء دولة هي تلك التي تتمتع بعوامل طبيعية تجمع بين الثروات الظاهرة والمدخرة والموقع الجغرافي المهم والإطلال على البحر والتضاريس التي تخدم حركة النقل والملاحة في الدولة^(٢١). ولا يتوانى أفلاطون عن التحذير أن بعض الخصائص الطبوغرافية يمكن أن تكون عبئاً على حركة الدولة داخلياً وخارجياً، بدلاً من أن تكون لصالحها، بل ربما تعرضها إلى أخطار تهدد وجودها، ومن بينها عدم القدرة على الدفاع عن النفس إزاء الغزوات. ويضرب أفلاطون مثلاً لذلك بجزيرة "أتيكا" اليونانية المطلة على بحر إيجه، حين هاجمها الملك الأسطوري مينوس لجزيرة كريت بأسطول بحري كبير وفرض جزية قاسية عليها، ولم تستطع "أتيكا" الدفاع عن نفسها لعدم وجود صناعات بحرية متميزة فيها كالقوارب والسفن لافتقارها أساساً لأنواع مهمة من الشجر المستخدم في هذه الصناعات. ويذهب أفلاطون بهذا المثال إلى أهمية توافر الدولة على موارد طبيعية تتجاوز إقامة الحياة فيها إلى إقامة منظومة دفاع قوية عنها^(٢٢).

ويشير كليبتون كوركوران أستاذ الفلسفة والأديان في كتابه "التضاريس والبنية العميقة عند أفلاطون" Topography and Deep Structure in Plato إلى أن أفلاطون بنى رؤيته حول أهمية الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للدولة على كثير من التجارب التاريخية، وبخاصة ما حدث في أثينا نفسها، حين جعلها موقعها البحري أكثر من مرة هدفاً لغزوات كثيرة كان من أشهرها غزو الأساطيل البحرية الفارسية بقيادة زيركسس

(Xerxes - بالفارسية "خشيارشا الأول") سنة ٤٨٠ ق.م وكيف أن أبناء أثينا بقيادة ثيمستوكليس (Themistocles) (٥٤٠-٤٥٩ ق.م) استخدموا موقعهم الجغرافي أولاً ومواردهم الطبيعية (خشب السفن الجيد جداً) ثانياً للتغلب على الغزو الفارسي، على الرغم من أن أفلاطون طالب لاحقاً في هذا الكتاب من القوانين أن تبتعد المدينة التي يدعو إلى إنشائها عن البحر هرباً من التأثير الفاسد لمينائها^(٢٣).

وهذا الفضاء السردي الذي يخلقه أفلاطون ويحيط به رؤيته الطبوغرافية، يؤكد لنا أنه بنى مدينة "القوانين" الواقعية على الرؤية التاريخية المستمدة جوهرياً من تجارب أثينا المريرة في الحروب والحكم السياسي والأزمات المادية والأخلاقية، في مقابل مدينة "الجمهورية" المثالية التي بناها على رؤيته الفلسفية، وكان فيها المثال هو المنطلق لها، في مقابل الواقع والتاريخ في "القوانين".^(٢٤)

ولهذا نجد أفلاطون يتساءل عن الجدوى والربط بين الخصائص التوبوغرافية والمناخية والموارد من جهة والطبيعة الخلقية من جهة أخرى، يتساءل عن ذلك في الكتاب الرابع من القوانين بكل وضوح، يقول: "هل علاجنا عمليات الاستيطان والتشريع وفق الخطوط التي هي أحسن الخطوط بالنسبة للجماعة؟"^(٢٥)

فأفلاطون حينما يسرد السمات التوبوغرافية الواجب توافرها في الدولة، لا يحرص نجاح قيام المدنية فيها بهذه العوامل، وإنما نجده يصّر على أهمية الجانب الخلفي (القيمي) في بناء الدولة، ووجوب تجسيد قيم الفضيلة العليا في مجتمعتها، وأهمية التوازن المطلوب دائماً بين البناء المادي لها والبناء الروحي، وهذا الأمر لا يمثل سوى امتداد طبيعي لفلسفة أفلاطون المبنية جوهرياً على فكرة العدالة.

وإذا تأملنا في مقابل ذلك بناء الدولة على الفكر عند أفلاطون في الجمهورية فسنجده يخصص الكتاب الثاني منها حول فكرة المدينة السعيدة، ويذهب إلى أن المدينة السعيدة هي المدينة العادلة، والعدالة هنا تكون في الانسجام بين الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وحسن إدارة "جسم الدولة" كلياً. ولهذا يرى أفلاطون في الجمهورية أن تحقق فكرة العدالة في الدولة يسبق تحققها في الفرد، يقول:

"في الصورة الكبيرة للعدالة يكون من الأسهل علينا إدراكها. لذا أقترح أن نبحث عن طبيعة العدالة أولاً كما تتبدى في الدولة، ثم نبحثها بعد ذلك في الفرد، فننتقل بذلك من الأكبر إلى الأصغر، ونقارن بين الإثنين"^(٢٦).

إن أفلاطون ينظر إلى الدولة على أنها "جسم" كبير لا تختلف العلاقة بينه وبين القيم عن علاقة جسم الإنسان بقيمه، وكما إن من أسس سعادة الإنسان توافر جسمه على الصحة البدنية والعقلية فإن هذه السعادة لن تكتمل ما لم تتحقق معها قيمة خلقية يكون فيها الإنسان صانعاً للخير وسائراً في طريقه بسلوكه وفكره.

ومن هذه النقطة انطلق أفلاطون في جعل فكرة الخير والعدالة هي المكمل الأساس لسعادة الدولة وضمان ديمومة حضارتها، بوصفها "مكملاً قيمياً" لا غنى عنه، إذ لن تكفي حينها الخصائص التوبوغرافية للدولة في جعلها دولة سعادة ما لم تقم على الأخلاق. يقول في القوانين:

"إن الموضوع الذي نضعه في بحثنا الحالي في التوبوغرافية والتشريع هو القيمة الخلقية. ذلك أننا لا نوافق مع المجموع على أن أئمن شيء في الحياة هو مجرد الحفاظ على الوجود. إننا نتمسك - كما أظن أننا قلنا ذلك من قبل - بأن الأفضل هو أن نكون اختياراً بالتمام والكمال، وأن نظل كذلك طوال وجودنا"^(٢٧).

٢- البعد التاريخي للتشريع

ينتقل أفلاطون في الكتاب الرابع من القوانين من أثر البيئة التوبوغرافية على تشريع القوانين وبناء الدولة، إلى مناقشة مسألة مهمة تربط هذه التشريعات بالرؤية التاريخية، فهو يرى أولاً أن التشريعات قابلة دائماً للتغيير بناءً على الأحداث التي تمر بها الدولة، وتجبر قادتها ومشريعيها على إصدار قوانين جديدة أو تغيير قوانين نافذة، وأبرز العوامل التي تقوم بتغيير القوانين عنده هي الحروب والمجاعات والأوبئة^(٢٨).

ويصل أفلاطون في هذه النقطة إلى استنتاج جوهري مفاده "أن الإنسان لا يقوم قط بإعداد تشريع على الإطلاق"^(٢٩) - (أي من الصفر) - ويحدد أفلاطون السبب في ذلك إلى أن تشريعات المجتمعات البشرية إنما هي من فعل الصدفة وعدد لا نهاية له من الظروف المتنوعة، كما أن الدساتير تتحطم والقوانين تتعرض لتغييرات ثورية بفعل

طوارئ الدهر. على الرغم من أن أفلاطون يستدرك بوجود إرادة إلهية تقف خلف كل هذه الأحداث والمصادفات تجعل للإنسان قدرة على مواجهتها وتحديها^(٣٠).

أفلاطون في ذلك يعطي قيمة أسبقية للإنسان في تأليف الدولة وتشريع قوانينها على الرغم من كونه يعطي أسبقية زمنية للأحداث القاهرة في جعله يذهب إلى تأسيس مجتمع بشري منظم ترعاه القوانين. وهذا استمرار مرة أخرى لما طرحه في الكتاب الثاني من الجمهورية، حين أشار بوضوح إلى أن الدولة تُبنى على الإنسان الفرد اعتباراً من اللحظة التي يحتاج فيها الإنسان لأخيه الإنسان، وتأتي هذه الحاجة في تبادل المنافع الذي شكل أساس ظهور العمل وتنوع الزراعة والتجارة، وهذا كله بيئة تحتاج إلى تشريعات كما أن التشريعات فيها تحتاج إلى التبدل والتغير باستمرار بتغير هذه الحاجات^(٣١).

لاحقاً، ذهب أرسطو في هذا المنوال مع أستاذه أفلاطون، وأكد قيام الدولة على حاجة الأفراد بعضهم إلى بعض، وأن اجتماع البشر فيما بينهم قائم على التنوع في الحاجات وهو الذي ألف الدولة وسنّ الدساتير^(٣٢).

وفي هذه الحاجة المتنوعة لا يكمن السبب في تشريع القوانين حسب، وإنما السبب في تشكيل أنواع الحكومات السياسية، من أوتوقراطية أو أوليغارشية أو ديمقراطية، فالتشريع الذي تنتجه بيئة الدولة والتوبوغرافيا وحاجات المجتمع... يفرض نفسه أيضاً في صورة النظام السياسي برمته^(٣٣).

ومن هذه النقطة يوجه أفلاطون أنظارنا إلى مسألة حساسة تتمثل في أن النظام السياسي يمارس هو بدوره عملية إنتاج للتشريعات، وليس فقط حاجات المجتمع، وإن جوهر هذه التشريعات يصب في خدمة صالح الحاكم، وتعد هي العدالة الحقيقية عنده، عدالة تطبيق القوانين التي يسنها هو ويعاقب عليها المخالفين^(٣٤).

لكن هل يجوز لنا القول إن عدالة الحاكم هي نفسها عدالة الدولة؟

أفلاطون هنا يذهب إلى ما يسميه جورج سباين بنظام "الدولة المختلطة" التي "تجمع بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي، ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي"^(٣٥). أي بمعنى آخر حكمة الحاكم وإبداع الفرد وحرية. ويؤكد سباين أيضاً أن طريقة أفلاطون في التمهيد إلى هذه الفكرة (أي الدولة المختلطة) كان لها أعظم الأثر في تقدم هذا البحث فيما بعد في التاريخ السياسي. ففي حين كانت محاور القوانين تبحث في الدول الواقعة،

فقد رأى أفلاطون أن منهج الاستدلال المنطقي الخالص أو الاستدلال النظري، وهو منهجه في الجمهورية، أصبح لا محل له في القوانين، لأن المشكلة أصبحت تتعلق بنهوض الدول وسقوطها، وبأسباب الواقعية لا المثالية لعظمتها وانحلالها. أي بمعنى آخر بتحليل الوقائع الكبرى لتاريخها، ولهذا كان أفلاطون في كتاب القوانين يسطر أول محاولة من محاولات لا يحصرها العد، لوضع نوع من التاريخ الفلسفي يتتبع أطوار تقدم المدنية، ويحدد مراحلها العvisية التي اجتازتها، ويعين أسباب الرقي والانحطاط، ثم يستخرج عبر التحليل سائر قوانين الاستقرار السياسي التي يجب على السياسي الحكيم مراعاتها، حتى يتمكن من التحكم في التغييرات التي تكتنف الجماعة^(٣٦).

فالدولة المختلطة عند أفلاطون، تمثل نقطة التقاء بين الحاكم والفرد لتحقيق "العدالة"، الحاكم بوصفه ممثلاً عن الجماعة، والجماعة بوصفها مشكلة من أفراد.

ويبدو أن القضية التي شغلت ذهن أفلاطون في كل ما تقدم في مسألة التشريعات التي تقيم إنشاء الدولة... لم تقتصر على الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وإنما انصب تركيزه قبلها جميعاً على السؤال: كيف نديم بقاء الدولة؟

ولهذا يبدأ عندما يجب على هذا السؤال من أهمية الفرد نفسه في إنشائها، تلك التي تكلمنا عنها قبل قليل، ويؤشر في هذه المسألة أن الدولة لا تدوم إلا في ضوء زواج الرجال بالنساء، أي التكاثر، ولهذا يخصص أفلاطون المقطع الأخير من الكتاب الرابع من القوانين بالكلام عن أهمية الزواج القصوى في إنشاء الدول وديمومتها. يقول: "إذا كان يراد للتشريع في أية دولة أن يكون صحيحاً وسليماً فإنه يجب أن يبدأ بقانون الزواج"^(٣٧).

فالزواج عند أفلاطون يمثل المرحلة الأولى للاجتماع البشري، ولذلك ينبغي للقوانين أن تبدأ به عند التشريع، والغاية عند أفلاطون أن يصار إلى بناء مجتمع قويم روحياً ومسيطر على عواطفه ولذائذه باستخدامها فيما ينفع ديمومة الجماعة واستمرارها، لا من الناحية المادية الجسدية حسب، وإنما من الناحية الأخلاقية أيضاً، فتحدد أفلاطون السن المؤهل للزواج بين (٣٠-٣٥) عاماً للرجال و(٢٠-٢٥) عاماً للنساء يؤكد حرصه على المؤدى العقلي الفاضل أيضاً من الزواج بما تنتجه أسرة مؤلفة من زوجين ناضجين جسدياً وعقلياً، وهذا كله لأنه بعد التركيز دائماً وأبداً على قوة الفضيلة وأهميتها في

إنشاء مجتمعات سعيدة وهذا تأكيد مستمر لأهمية الأخلاق عند أفلاطون وأسبقيتها المنطقية دائماً على السياسة بالرغم من أسبقية السياسة عنده من حيث الأهمية في بناء الدولة (٣٨).

ولم يتخلف أرسطو في رؤيته السياسية كثيراً عن منطلقات أستاذه أفلاطون، فقد كانت الأخلاق ذات أسبقية منطقية أيضاً، ينطلق منها الفكر السياسي. فقد أكد أرسطو أهمية القوانين والتشريعات ودورها في تحقيق الضبط الأخلاقي للمجتمع والفرد على حد سواء. ولكن دولة أرسطو لم تكن مشيدة البنيان على طراز دولة أفلاطون، كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين، ولا حتى قريبة الشبه منها، بل كانت دولة غير مكتملة الأركان، غير ناضجة سياسياً بالقدر ذاته الذي ولدت به شائخة فلسفياً (٣٩).

وهكذا يجعل أفلاطون الأخلاق تسبق حتى قوة الدولة، لأن القوة ليست كافية لبناء الفضيلة وتحتاج دائماً إلى الأخلاق الفاضلة. أفلاطون سبق أن أكد هذا بشكل أكثر وضوحاً في محاورته "جورجياس" بقوله:

هل "أن الدول الكبيرة عندما تغزو الدول الضعيفة، انما تتبع في ذلك القانون الطبيعي، ما دامت هي الأكثر سلطاناً والأقوى، لأن الأكثر سلطاناً، والأقوى، والأحسن شيء، واحد؟ وهل يمكن على العكس أن يكون الإنسان هو الأفضل مع أنه الأضعف والأشد هناً، وأن يكون في الوقت نفسه الأقوى والأكثر شراً؟ هل الكلمة الأفضل والأكثر سلطاناً المعنى نفسه؟" (٤٠).

ثالثاً - هيكل تنظيمي للدولة وسبل التوظيف

١- الهيكل التنظيمي الإداري للدولة

بعد أن تناول أفلاطون في الكتاب الخامس مسألة مهمة تتعلق بالبناء الاجتماعي والسياسي الفعلي لقيام دولة حقيقية واقعية، وعرض فيه أهم ركنين من أركان هذا البناء، وهما البيئة التشريعية الممثلة بالقوانين، والجهاز التنفيذي الحكومي والقضائي والمجالس المنتخبة لتطبيق هذه القوانين.. نقول: بعد أن تناول أفلاطون هذه المسألة المهمة، أتم في الكتاب السادس مناقشة تأسيس مجلس حكماء ومشرعين أسماهم "حراس القانون" ثم أخذ يعالج التنظيم الاجتماعي – السياسي للدولة، والوظائف التي يمكن ان يشغلها أبنائها.

وقد بدأ أفلاطون الكتاب السادس من القوانين بعبارة معبرة عن رؤيته الشاملة لطريقة تنظيم الدولة أفراداً ومجتمعات ومؤسسات. يقول:

"هنالك في الحقيقة فرعان من التنظيم الاجتماعي متضمنان ها هنا، أولها إيجاد الوظائف وتعيين الأشخاص الذين يشغلونها، وتحديد العدد المناسب لهذه الوظائف، والطريقة المناسبة لتعيين شاغليها، وعندما يمكن ذلك يحل دور تخصيص القوانين للوظائف العديدة"^(٤١).

وجلياً أن أفلاطون بهذه العبارة يحدد العنصرين الأساسيين اللذين تنظم على وفقهما كل دولة وهما: الهيكلية الإدارية والهيكلية التشريعية. ولعل أفلاطون قد بدأ فعلاً بعرض هذه الفكرة منذ الكتاب الخامس كما أشرنا قبل قليل، لكنه في الكتاب السادس شرع ببسط نظريته حول هذين العنصرين.

في هذا الكتاب يحدد أفلاطون بصورة عامة السلطات التي تدير الدولة على شكل سبع حلقات أو مراتب يقوم بترتيبها على شكل هرمي:

١. حراس الدستور وعددهم ٣٧ يحافظون عليه ويحولون دون تعديله.
٢. القواد وعددهم ثلاثة يعينون الضباط لمختلف فرق الجيش.
٣. مجلس الشيوخ وأعضاؤه ٣٦٠ يحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور، يتداولون السلطة كل ثلاثين منهم شهراً، وفي باقي السنة يعنون بشؤونهم الخاصة.
٤. الكهنة والكاهنات في عدد يكفي لإقامة الطقوس والعناية بالهيكل.
٥. الشرطة.

٦. "وزير للتربية" ينتخبه الشيوخ لخمس سنين.

٧. المحاكم؛ وهي ثلاث: واحدة لفض الخلافات الشخصية وتؤلف من جيران المتخاصمين، وأخرى تستأنف إليها الخصومات التي تعجز المحكمة الأولى عن فضها، والثالثة للحكم في الجناح والجنايات^(٤٢).

وفي هذه التراتبية يكون أفلاطون قد تطور في "القوانين" عما كان عليه في "الجمهورية"، فقد كانت تراتبية الدولة عنده هناك مؤلفة من ثلاث طبقات أساسية وصفها بعض الباحثين أنها تشكل "يوتوبية تصاعدية" تشبه الهرم، فبعض الناس الذي سيكونون الحراس / الحكام فسكونون في أعلاه، كالذهب في أعلى المعادن، في إشارة

للتراتبية المعدنية التي وضعها في الجمهورية فيما يُعرف بـ "أسطورة المعادن الأربعة". وسيلي هؤلاء الحراس المكوّنين من عنصر الذهب في الدولة أناس آخرون مكوّنون من الفضة، وسيكونون الجنود والموظفين المدنيين. ثم تنزل تراتبية هرم الدولة إلى الطبقتين الثالثة والرابعة وهي الغالبية العظمى من الشعب، ويتكوّنون من الحديد والنحاس وهم منتجوا الثروات والصناعة ومدبرو العمل تدبيراً مباشراً كالعمال، والفلاحين، والعبيد، وغيرهم^(٤٣).

أفلاطون يذكر هذه التراتبية بشكل صريح في آخر الكتاب الثالث من الجمهورية، يقول:

"من الصحيح أنكم، يا أهل هذا البلد، أخوة، غير أن الله الذي فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منكم بالذهب. لهذا كان هؤلاء أنفسهم. ثم مزج تركيب الحراس بالفضة، وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس"^(٤٤).

ويشبه أفلاطون العلاقة بين هذه الطبقات الثلاث بخلية النحل المنسجمة وهو مجتمع طبيعي اشتق تشبيه طبقاته من قوى النفس الثلاث: العاقلة والحاسة والغاذية^(٤٥).

أما في القوانين فقد تغيّرت هذه التراتبية وربما تغيّرت حتى معنى "الحراس". فالحراس الذين يشكلون الطبقة الثانية في الجمهورية هم ليسوا أنفسهم الحراس الذين يتكلم عنهم أفلاطون في القوانين، فحراس الجمهورية تعبّر عن الجنود والذراع العسكري والبوليسي للدولة. لكنهم في القوانين هم الحكماء، أي هم الذين يتبوّأون المرتبة العليا في المجتمع، وربما يكون للترجمة العربية سبب في هذا الالتباس اللفظي بين الحراس في محاوره الجمهورية، وهم من فضة، والحراس في محاوره القوانين، وهم من ذهب، وبالنتيجة يبدو واضحاً أن الحراس في القوانين هم أنفسهم الحكام في الجمهورية، غير أن أفلاطون أضفى على هؤلاء الحكام صفة "الحراسة" من جهة عملهم الأصيل في "حراسة" نظم الدولة كلياً.

إن "حراس القوانين" الذي حصر عددهم أفلاطون بـ (٣٧) سبعة وثلاثين فقط، يتم انتخابهم شعبياً على وفق إجراءات صارمة تضمن بلوغ الهدف المنشود من تأسيس هذا المجلس^(٤٦). كما إنهم لا يُسمح لهم بأي حرية شخصية أو أي نزوع فردي أناني، إذ تسير حياتهم في نظام أشبه بنظام الرهبان، أي يكون واحد منهم اشتراكاً وغير شخصي بالمرّة.

وصحيح أن حياة كهذه ستغدو مملة، لكنها في الأخير ذات قيمة، بسبب أن لهؤلاء الحراس سلطة مطلقة^(٤٧).

ثم يستكمل أفلاطون في الكتاب السادس استعراض باقي الطبقات السبع للجهاز الإداري للدولة بالتدرج الذي ذكرناه قبل قليل، وتحديد كيفية اختيارهم ومهامهم بدقة عالية.

لكن يبقى هنا سؤال: كيف يتسنى للدولة الحصول على شخوص كفؤين يحتلون مراتب هذا الجهاز ويقومون فعلاً بالمهام الموكلة بهم في ضوءه بصورة صحيحة؟

٢- وسائل تهيئة من يشغلون الهيكل الإداري

أفلاطون في معرض رده الضمني على سؤالنا قبل قليل يذهب إلى تحديد الوسيلة الأساسية التي أكدها سابقاً في الجمهورية وغالبية محاوراته لـ "إنتاج" الحكام والحراس والحكماء، نعني بهذه الوسيلة: النظام التربوي، فهو المؤشر والسييل لبلوغ الخير الكلي للدولة، "فالتشجيع الإيجابي للخير يتضمن تربية المواطنين على يد الدولة"^(٤٨).

فعن طريق التربية يتم فرز قادة الدولة منذ الطفولة وتجري عملية معقدة ومنظمة من المراحل التربوية المتتابعة لكي تتشكل عقولهم وتنهذب أرواحهم وتعلو هممتهم وتصفو نفوسهم، ويكونوا مؤهلين فعلاً لأخذ دورهم المرسوم لهم، سواء كانوا حراساً للقانون، أو قادة، أو أعضاء مجلس شيوخ، أو جنوداً.. إلى آخر ذلك.

ولهذا نرى أفلاطون لا يفتأ أن يضع أهمية خاصة لوزير التعليم في الهيكل الوظيفي للدولة، ويخصص له اهتماماً يصف منصبه فيه أنه "أعظم مناصب الدولة العليا أهمية"^(٤٩). ويطالب أفلاطون مشرع القانون أن تكون عملية اختياره غير سهلة، وضرورة أن يضعوا نصب أعينهم اختيار شخص مناسب لهذا المنصب بحيث يكون هو "الأكفأ للنهوض بقيادة وتوجيه التعليم"^(٥٠).

فمسألة التربية هي أهم جوانب البناء السياسي الأفلاطوني، وقد جعل منها حجر الزاوية في ذلك البناء. فالتربية هي العنصر الجدير بحفظ أسس نظام الدولة كما وضعها الفيلسوف وبثبيتها في نفوس الأجيال القادمة. ولهذا يرى بعض الباحثين أن أفلاطون من أوائل المفكرين اليونانيين الذي وعوا أهمية الطفولة، فقد أدرك أن الأهم في كل شيء هو بدائته، وأن الطفل هو أعظم ما يكون استعداداً للتشكيل عما يراد أن ينطبع به.

فهدف التربية في رأي أفلاطون واضح محدد: هو التحكم في المؤثرات المحيطة بالنشء، أخلاقياً على الخصوص، وإبعاد ما يجب إبعاده، فالدولة يجب أن تشكل نفوس الأطفال بحسب ما تريد هي، وعليها ألا تترك شيئاً بلا تخطيط^(٥١).

وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن التربية التي يصفها أفلاطون هي تربية طبقة الحراس التي ستخرج منها بعد ذلك طبقة الحكام الفلاسفة. ومن هنا فإن تربية الحراس تربية انتقائية تقوم على اختيار أفضل "الطبائع" المتفوقة لديهم من حيث العقل ومن حيث الجسم معاً، وذلك على مدى كل سني "التربية"، أي التكوين والتوجيه، التي ستمتد حتى الخمسين. ذلك أن أطفال الدولة سيتلقون تربية عامة حتى حوالي الثامنة عشر، ثم يدخلون على مدى سنتين أو ثلاث إلى دراسة "الجمناستيكا" أي التمرينات الرياضية، وعلى أثرها يختار من بينهم أكثرهم امتيازاً وتحملاً^(٥٢).

وقد وضع أفلاطون أول أسس التربية الصحيحة ونقطة الإنطلاق الأكمل لها بأن تبدأ من الزواج الصحيح، ولهذا نراه هنا يعيد التذكير بأهمية الزواج وهو ما تناوله في الكتاب الرابع من القوانين، لكنه هنا (أي في الكتاب السادس) يستغرق في ظروف اختيار الزوجين المتناسبين وطبقة كل منهما وعناصر نجاح الزيجة وعوالم ضمان التوافق بين الزوجين في المزاج والحالة الاجتماعية والتعليم وغيرها من شروط تظهر اهتمام أفلاطون البالغ بمسألة الزواج وحساسيتها الكبيرة عنده لغرض انطلاق بناء الدولة برمتها^(٥٣).

ويبدو واضحاً أن المرارة التي تركتها تجارب أفلاطون في تحقيق مدينته الفاضلة في الجمهورية قد شكلت لاحقاً رؤيته فيمن يحكم الدولة. فأخذ يفكر في بعض الظروف التي يراها واقعية لإنجاز انطلاقة بناء الدولة، كما حدث مع مسألة الزواج قبل قليل. كما إنه بدلاً من أن يكون الفلاسفة هم الحكام الفعليون في محاورة الجمهورية، فقد أصبح توزيع السلطات توزيعاً واقعياً ومبنياً على التخصص هو حجر الزاوية في مشروع دولته في محاورة القوانين، مع توفير أدق الظروف الممكنة، ومنها النظام التربوي، لقيام هذه السلطات المرتبة على أرض الواقع.

ولعل أبرز تجاربه مرارة، في سبيل تحقيق حلمه السياسي المنشود، قصة ترحاله وهو في عمر الستين في الحار والبراري بحثاً عن حاكم متفلسف يقم دولته الحلم. وبعد أن

انطفأ هذا الحلم بمقتل أحد القادة الذين عول عليهم وهو القائد الصقلي "ديون" (Dion) العام ٣٥٣ ق.م انتهت الفرص بالنسبة لأفلاطون في أن ترى أحلامه النور. ولم يعيش أفلاطون بعد هذه الحادثة إلا ست سنوات كتب فيها محاوره القوانين، في رد فعل على ضياع حلمه في "الجمهورية" ولكنه مات قبل أن يتمها كما يرى باحثون^(٥٤). والواقع أن النظرية السياسية عند أفلاطون (ومن بعده لاحقاً أرسطو) شكلت الأساس المثمر للنظريات التالية عن طبيعة الدولة وخصائصها، وربما كان كثير من التفصيلات التي عرضها أفلاطون في محاورتي الجمهورية والقوانين غير ممكنة من حيث التطبيق، بل ربما كان من غير المرغوب فيه محاولة تطبيقها عملياً. إلا أن فكره العظيم – يتمثل في تفكيره عن الدولة، وجعلها ممكنة، وتنمية الحياة الخيرة للإنسان. ولهذا فإن النظرة اليونانية للدولة التي هي أيضاً نظرة القديس توما إنما هي نظرة أعلى من النظرة التي تعرف الآن باسم الفكرة الليبرالية عن الدولة، بمعنى النظر إلى الدولة بوصفها مؤسسة وظيفتها المحافظة على الملكية الخاصة^(٥٥).

خاتمة

سعى البحث لتناول مفاصل أساسية في محاوره القوانين لأفلاطون، تتعلق بتركيب الدولة وستراتيجياتها الإدارية. ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات تركيز أفلاطون الواضح على مسألة التهذيب الخلقي، وبخاصة عند الأطفال، إذ يرى في ذلك تأسيساً لمستقبل الدولة وليس رعاية لحاضرها فقط. كما شمل البحث ما حدده أفلاطون من عوامل رآها مؤثرة في صياغة الدساتير والتشريعات، ومن بينها البنية الطبوغرافية (خواص الدولة المتعلقة بالتضاريس) والبعد التاريخي المؤثر في عملية الصياغة. لقد كان الهيكل التنظيمي والاجتماعي للدولة عند أفلاطون مؤلفاً من طبقات مترتبة عمودياً ولكل طبقة منها وظيفة محددة بدقة ووسائل تهئ من يشغلون وظائفها. وهذه الهيكلية المفرطة بالتفاصيل تعكس المثالية السياسية العالية لأفلاطون، تلك التي وجدناها سابقاً في محاوره الجمهورية، بالرغم من محاولته الواضحة لتجاوزها أو التخفيف منها في محاوره القوانين، وهذه المثالية العالية تجسدت في ميله الدائم لتشديد يوتوبيا حاملة بدولة مستقرة مزدهرة يتعاون أفرادها على إقامة الفضيلة والعدالة للجميع، وهذا سعي أثبت التاريخ للأسف أنه سبقي حلماً.

هوامش البحث

١. أفلاطون: جمهورية أفلاطون، ت فؤاد زكريا، دار الوفاء - الاسكندرية، الطبعة الاولى - ٢٠٠٤.
٢. = = = كتاب القوانين، ت حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٦.
٣. = = = في الفضيلة (محاورة مينون)، ت عزت قرني، دار قباء - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠١.
٤. = = = محاورة جورجياس، ترجمة محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة، الطبعة الاولى - ١٩٧٠.
٥. = = = محاورة فايدروس أو عن الجمال، ت أميرة حلمي مطر، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠٠.
٦. الأهواني، أحمد فؤاد: أفلاطون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة - بلا.
٧. السروري، حمزة: مفهوم الدين عند أفلاطون بين الأسطورة والسلطة والفلسفة، بحث أكاديمي، مجلة أوراق كلاسيكية، العدد العاشر - ٢٠١٠.
٨. النشار، مصطفى حسن: فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، مكتبة مدبولي - القاهرة، الطبعة الثانية - بلا.
٩. النشار، مصطفى حسن: الدولة المثالية بين أفلاطون وأرسطو، بحث أكاديمي، مجلة الإستغراب العدد ٢١ - ٢٠٢١.
١٠. أمين، أحمد: كتاب الأخلاق، مؤسسة هنداوي - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠١٢.
١١. خليل، د. أحمد محمود: الإنسان والدولة والتربية في جمهورية أفلاطون، مجلة المعرفة - وزارة الثقافة - سوريا، العدد ٣٩٥ - سنة ١٩٩٦.
١٢. روبنسون، ديف وجودي جروفز: أقدم لك أفلاطون، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة - القاهرة، بلا - ٢٠٠١.
١٣. سباين، جورج: تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٧١.
١٤. ستيس، وولتر: تاريخ الفلسفة اليونانية، ت مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٤.

بناء الدولة وتركيبها في كتاب القوانين لأفلاطون..... (447)

١٥. طاليس، أرسطو: السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الجمل - بغداد وبيروت، الطبعة الأولى - ٢٠٠٩.
١٦. غلاب، محمد: مشكلة الألوهة، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، بلا - ١٩٤٧.
١٧. قرني، عزت: الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، جامعة الكويت - الكويت، بلا - ١٩٩٣.
١٨. كرم، يوسف: تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠١٢.
١٩. كواريه، ألكسندر: مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة عبد المجيد أبو النجا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر - القاهرة، بلا - بلا.
٢٠. كوبلستون، فردريك: تاريخ الفلسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠٢.
٢١. محمود، زكي نجيب: محاورات أفلاطون، مطبعة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٣٧.
٢٢. هالي، نور الدين: أفلاطون والمعتقدات الدينية، مجلة المداد، جامعة زيان عاشور - الجلفة، المجلد ٣ - العدد ١.
23. Clinton DeBevoise Corcoran, Topography and Deep Structure in Plato: The Construction of Place in the Dialogues, Albany: State University of New York Press, 2016.
24. Gregory, Derek, Ron Johnston, Geraldine Pratt, Michael Watts, Sarah Whatmore - The Dictionary of Human Geography-Blackwell, 2009.

قائمة المصادر والمراجع

- (١) يُنظر: أفلاطون: جمهورية أفلاطون، ت فؤاد زكريا، دار الوفاء - الاسكندرية، الطبعة الاولى - ٢٠٠٤، ص ٢٤٧.
- (٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٨-٢٦٠.
- (٣) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٤) أفلاطون: كتاب القوانين، ترجمة حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٦، ص ١٢٣.
- (٥) المصدر نفسه: ص ١٢٣.

- (٦) المصدر نفسه: ص ١٢٤.
- (٧) يُنظر: أفلاطون: في الفضيلة (محاورة مينون)، ت عزت قرني، دار قباء - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠١، ص ٩٣-٩٥.
- (٨) يُنظر: الأهواني، أحمد فؤاد: أفلاطون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة - بلا، ص ١٤٠.
- (٩) يُنظر: المصدر نفسه ص ١٤٠.
- (١٠) يُنظر: القوانين، ملخص أدينبور وتيلور، ص ٣٢.
- (١١) القوانين، ص ١٤١.
- (١٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص ١٤٦.
- (١٣) يُنظر: أفلاطون: محاورة فايدروس أو عن الجمال، ت أميرة حلمي مطر، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠٠، ص ٦٢ وما بعدها.
- (١٤) القوانين، ص ١٤٧-١٤٨.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
- (١٧) يُنظر: المصدر نفسه ص ١٤٧.
- (١٨) ستيس، وولتر: تاريخ الفلسفة اليونانية، ت مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٤، ص ١٩٣.
- (١٩) الطوبوغرافيا أو "علم التضاريس": فن أو ممارسة الترسيم البياني بالتفصيل لمساحة محددة من الأرض بطريقة تبين تضاريسها وارتفاعاتها النسبية وأوصافها الجغرافية. ومن استخدامات مصطلح الطوبوغرافيا في المجال السياسي: "الطوبوغرافية السياسية". كما تم استخدامه في الجغرافيا البشرية لتحديد الإنتاج الاجتماعي للمواقع التي تضمها الأرض المدروسة. وبالمجمل تعني البيئة الطوبوغرافية "خواص الدولة المتعلقة بالتضاريس". يُنظر: Gregory, Derek, Ron Johnston, Geraldine Pratt, Michael Watts, Sarah Whatmore: The Dictionary of Human Geography, Blackwell, 2009, p762.
- (٢٠) القوانين، ص ٢١١.
- (٢١) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٧-٢٠٩.
- (٢٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٠-٢١١.

(23) see: Corcoran, Clinton DeBevoise: Topography and Deep Structure in Plato: The Construction of Place in the Dialogues (Albany: State University of New York Press, 2016), p26-27.

(24) Ibid, p10-12.

(٢٥) القوانين، ص ٢١٢.

(٢٦) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، ت فؤاد زكريا، دار الوفاء - الاسكندرية، الطبعة الاولى - ٢٠٠٤، ص ٢٢٥.

(٢٧) القوانين، ص ٢١١.

(٢٨) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢١٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٣٠) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢١٥.

(٣١) يُنظر: الجمهورية، ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٣٢) يُنظر: طالس، أرسطو: السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الجمل - بغداد وبيروت، الطبعة الأولى - ٢٠٠٩، ص ٩٨.

(٣٣) يُنظر: القوانين، ص ٢١٦.

(٣٤) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٣٥) سباين، جورج: تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، دار المعارف - القاهرة، ط ٤ - ١٩٧١، ج ١ - ص ٩٦.

(٣٦) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

(٣٧) القوانين، ص ٢٣١.

(٣٨) يُنظر: المصدر نفسه، ص ٢٣١-٢٣٣.

(٣٩) يُنظر: النشار، مصطفى: الدولة المثالية بين أفلاطون وأرسطو، بحث أكاديمي، مجلة

الاستغراب العدد ٢١ - ٢٠٢١م، ص ٨٨.

(٤٠) أفلاطون: محاوره جورجياس، ترجمة محمد حسن ظاها، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة، الطبعة الاولى - ١٩٧٠، ص ٩٥.

(٤١) القوانين، ص ٢٦٧.

(٤٢) يُنظر حول هذا الإيجاز: كرم، يوسف: تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي -

القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠١٢، ص ١٣١-١٣٢.

- (٤٣) يُنظر: روبنسون، ديف وجودي جروفز: أقدم لك أفلاطون، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة - القاهرة، بلا - ٢٠٠١، ص ١٠٤.
- (٤٤) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، ت فؤاد زكريا، دار الوفاء - الاسكندرية، الطبعة الاولى - ٢٠٠٤، ص ٢٨٤.
- (٤٥) يُنظر: أقدم لك أفلاطون، ص ١٠٤.
- (٤٦) يُنظر: القوانين، ص ٢٧٠ وما بعدها.
- (٤٧) يُنظر: أقدم لك أفلاطون، ص ١٠٧.
- (٤٨) ستيس، ولتر: تاريخ الفلسفة اليونانية، ت مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٤، ص ١٩٤.
- (٤٩) القوانين، ص ٢٨٧.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.
- (٥١) يُنظر: قرني، عزت: الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، جامعة الكويت - الكويت، بلا - ١٩٩٣، ص ١٧٢.
- (٥٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.
- (٥٣) يُنظر: القوانين، ص ٢٩٦ وما بعدها.
- (٥٤) يُنظر: الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، ص ١٧٦-١٧٧.
- (٥٥) كوبلستون، فردريك: تاريخ الفلسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة - القاهرة، الطبعة الأولى - ٢٠٠٢، المجلد الأول، ص ٣٣٢-٣٣٣.